حلم يقظة أم خطأ حسابات؟

عبد المنعم علي عيسى

لم تطل المعركة التي كانت تهدف إلى استعادة كركوك إلى سلطة الحكومة المركزية ببغداد على غير ما كانت تشي به تقارير الحشود التي ما انفكت تتوالى منذ أيام وهي تشير إلى عديد وعتاد ما حشده طرفا الصراع مما كان ينبئ بمعركة ضروس كانت تريدها البيشمركة خارج المدينة قياساً إلى نقاط التمركز التي تموضعت فيها الوحدات المستقدمة والتي كانت في أغلبيتها تنحو باتجاه جنوب المدينة على الرغم من وجود رؤية عسكرية تقول: إن تلك المنطقة لا تصلح لأن تكون خطاً يمكن الدفاع عن المدينة انطلاقاً منه، وربما كان ذلك مؤشراً إلى أن حكومة الإقليم لم تكن تضع في اعتبارها احتمالات المواجهة حتى قبل أن تعمل القوات الاتحادية على دخول المدينة، فتصبح الحشود هنا استعراضية أو هي محاولة لدفع الخصم كي يعيد حساباته من جديد، إلا أن الأمر لم يثمر بل على العكس فقد أضاف إلى الأزمة حالاً من الاحتقان لا بد من التفكير لاحقاً بإيجاد متنفس له.

قرأ حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي كان يتزعمه الرئيس العراقي السابق جلال طالباني المشهد جيداً، ومن ثم أقدم على القيام بأفضل ما يمكن القيام به بعد أن فرض زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني ورئيس إقليم كردستان المنتهية ولاياته منذ سنتين مسعود بارزاني، حصاراً على الإقليم بيده لا بيد غيره جراء خطأ فادح في حساباته وهو لم تنقض مفاعيله بعد، فقد قامت وحدات الحزب المتمركزة جنوب كركوك بتسليم مواقعها للجيش العراقي وحلفائه وهو ما أكده البيان الصادر عن بافيل طالباني، نجل جلال، في ١٤ تشرين الأول والذي تحدث عن شبه اتفاق بين الطرفان يقضي بإخلاء مواقع الحزب بجبهة طولها ١٥-١٨ كم وعمقها ٤ كم، وربما كان هناك تيار مهم داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني، يرى تلك الرؤية ذاتها، حتى داخل التيار الذي بقي مؤيداً له بعد انشقاق برهم صالح عنه ٢ تشرين الأول الجاري، وهؤلاء هم الذين يبنون رؤاهم على الوقائع لا على الحلم، ناهيك عن أنهم جربوا التاريخ الكردي وتلمسوا جيداً مراراته كما تبصروا في أسبابها أو الموجبات التي كانت تؤدي إليها، فقد أفرز استفتاء ٢٥ أيلول واقعاً جديداً مغايراً لنظيره السابق حتى لم يعد يشبهه في شيء وحساباته لا بد لها أن تتناغم مع ما استجد من تطورات تحت طائلة الزوال أو إعادة التشرذم من جديد.

شيء ما مهم حدث في الثواني الأخيرة قبيل أن يقدم الجيش العراقي على دخول المدينة منتصف ليل الأحد الماضي حتى إذا حل توقيت العصر في اليوم التالي كان الإعلان عن تمام السيطرة على مرافق كركوك المهمة في ظل أوضاع أمنية مستقرة، وهذا «الشيء» هو ما حسم الأمور باتجاه تجنب المواجهة وعدم اعتراض الجيش العراقي في مسعاه لبسط سيطرته على المدينة وذاك فعل دستوري مدعوم إقليمياً وأيضاً دولياً على الرغم مما يشوب هذا الدعم الأخير.

مهما قيل، فإن القوات الشرعية العراقية كانت تتقدم حاملة معها كل الثقل الإيراني والتركي بل ممثلة لذينك الثقلين، فالرئيس التركي رجب طيب أردوغان يريد أن يمنع لكن لا يستطيع أن يتدخل ليس لحسابات سياسية فحسب بل لحسابات شخصية تبدو هي الأهم له فهو لا يريد خسارة مؤيديه من الأكراد، وهم يمثلون ٣٠ بالمئة من كتل الانتخابية وهؤلاء مؤيدون للاستفتاء، بل للاستقلال، بالتأكيد ناهيك عن أنه لا يريد استثارة ١٢-١٣ مليون كردي يتجمعون في حيز جغرافي واحد ومتصل هو جزء من الجغرافيا التركية، وللأمر حساباته التي تختلف بالتأكيد عن حسابات الوجود المبعثر، وهو ما كانت أربيل كلها تدركه إلا مسعود بارزاني، المهم هو أن حسابات اللحظة الأخيرة قد جاءت صحيحة بوجوب الخروج مما يجري بأقل الخسائر الممكنة، وهو ما تحقق فعلاً فلو سارت الأمور في اتجاه آخر وحدثت المواجهة، لكان من الصعب حتى الحفاظ على المكاسب المستحصلة قبل الاستفتاء، فهذي الأخيرة، أي المواجهة، لن تنحصر داخل كركوك وربما كان من الراجح أن تصل إلى عمق أراضي الإقليم لتغيير واقع السيطرة القائمة فيه.

كركوك ليست مدينة عادية فهي تحوي في باطنها ١٠ مليارات من براميل النفط بقدرة إنتاجية قابلة للزيادة تتراوح بين ٧٥٠ ألف إلى مليون برميل يومياً، وهذا باختصار يعني أن مداخيلها السنوية تصل إلى حدود ١٨ مليار دولار بواقع ٥٠ دولاراً للبرميل الواحد، وهو ما يمثل حجم الاقتصاد السوري ما قبل الأزمة، ولذا فإن كركوك تمثل بيضة القبان في أي حسابات كردية ترمي إلى الانفصال أو حتى الإعلان عن انفكاك مالي بين الإقليم وبغداد، الأمر الذي كانت القيادات الكردية تدركه جيداً، فسعت منذ منتصف القرن الماضي إلى تكثيف الوجود الكردي في المدينة عبر الدفع بآلاف العائلات الكردية من شتى أماكن وجودها في داخل وخارج العراق، حيث تقول تقارير إن عام ١٩٥٧ وحده شهد ترحيل ١١ ألف عائلة إلى مركز المدينة قبل أن تستثمر، تلك القيادات، في سقوط بغداد عام ٢٠٠٣ وساعدها في ذلك قانون «اجتثاث البعث» الذي أصدره الحاكم المدني الأميركي للعراق بول برايمر، لتغيير واقع المدينة الديموغرافي وهو ما نجحت فيه جزئياً تحت مظلة أميركية وواقع إقليمي، كان يرى أن الأمور كلها هي تحت السيطرة.

الآن بات الواقع في العراق بما فيه إقليم الشمال، مختلفاً جذرياً وهو يحتاج بالدرجة الأولى إلى مقاربة دقيقة تجريها حكومة الإقليم تحدد فيها إذا ما كانت الأزمة بينها وبين بغداد قد انتهت أو أنها بدأت لتوها، على حين المرجح هو أن تسلك هذا الخيار الأخير قياساً إلى ارتباطاتها الراهنة و«المسطرة» التي تقيس بها كل ما يجب أن يقاس.

عملية كركوك.. مفترق طرق في الشرق الأوسط

أنس وهيب الكردي

تشكل الأحداث التي شهدتها مدينة كركوك العراقية، مؤخراً، منعطفاً مهماً في المنطقة، وربما تكون نقطة تحول في تاريخها وتوازناتها الإقليمية والدولية، وعلى الأرجح أن يترك ما جرى في المدنية الغنية بالنفط، تداعياته على الوضع في سورية.

ولم تكد العملية التي أطلقها الجيش العراقي وقوات «الحشد الشعبي» أن تبدأ ليل الأحد، حتى تمكنت العناصر المشاركة من السيطرة على المدينة الاستراتيجية في الشمال العراقي.

وسارعت الولايات المتحدة والسعودية إلى ابتلاع مرارة الهزيمة في كركوك على يد حلفاء إيران العراقيين، عبر الانتقال إلى موقع الوسيط بالنسبة للأولى، والمهنئ لرئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بالنسبة للثانية.

ومثلت العملية اختباراً قاسياً لاستراتيجية الرئيس الأميركي دونالد ترامب المتشددة حيال إيران والتي أعلنها الأخير يوم الجمعة الماضي، بل إنها كانت لطمة قوية أضعفت النفوذ الأميركي بشدة في المنطقة ومثلت انتصاراً لإيران وحلفائها العراقيين.

وعلى الأرجح أن يمتد تأثير عملية كركوك كالدومينو عبر المنطقة ليهز بشدة العلاقة التكتيكية التي نشأت ما بين «التحالف الدولي» الذي تقوده واشنطن وميليشيا «وحدات حماية الشعب» الكردية.

ومثل تحطم آمال زعيم إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني في تحقيق استقلال عن العراق، وعدم مسارعة واشنطن إلى دعم قوات البيشمركة في المعركة من أجل كركوك، درساً بالغ التأثير أمام قادة «حماية الشعب»، فمن نافل القول إن أهمية شمال شرق سورية لا تمثل شيئاً مقارنة بكركوك.

ولا ينسى زعماء الوحدات أن الأميركيين يصرحون ليل نهار بأن علاقتهم بالأكراد مؤقتة هدفها القضاء على تنظيم داعش، ودرس كركوك سيظل ماثلاً أمامهم.

ولم يتمكن الأميركيون من كبح جماح الموقف في العراق حيث لهم تحالف وثيق مع بغداد وأربيل فكيف لهم أن يفعلوا في سورية، حيث تنسق كل من روسيا وإيران من أجل القضاء على داعش والحد من النفوذ الأميركي في شرق سورية حيث تتمدد واشنطن هناك عبر علاقتها مع «حماية الشعب»، بذريعة القضاء على داعش.

وليس أدل على العزلة الأميركية في ملف كركوك من فقدانها الدعم التركي بل إن أنقرة محضت دعمها الكامل للعملية بكركوك، وهو موقف تقاطع مع موقف دمشق أيضاً الذي أعلنت عنه وزارة الخارجية والمغتربين أمس.

وأعلن مصدر مسؤول في وزارة الخارجية والمغتربين في تصريح نقلته وكالة «سانا» عن ترحيبها بالجهود التي تبذلها حكومة العراق لإعادة السلطة المركزية إلى محافظة كركوك وباقي أنحاء العراق والدور المهم الذي حققه الجيش العراقي والحشد الشعبي والجهات العراقية الأخرى التي قامت بتسهيل التوصل إلى هذا الإنجاز.

وأضاف المصدر: إن سورية تتطلع إلى أن يتراجع الانفصاليون وداعموهم عن مخططاتهم بتجزئة العراق وأن يحافظوا على وحدة أرض وشعب العراق.

وتابع: إن الاستفتاء الذي قام به الانفصاليون في شمال العراق يخدم تنفيذ أجندة «إسرائيل» بالمنطقة ومن شأنه صرف الانتباه عن الجهد الذي تقوم به حكومتا سورية والعراق ضد تنظيم داعش الإرهابي وخاصة إنهاء وجود هذا التنظيم في شرق سورية وغرب العراق في دير الزور والأنبار.

ولفت المصدر إلى أنه انطلاقاً من ذلك فإن سورية تعيد التأكيد على موقفها الداعم للجهود التي يقوم بها العراق الشقيق في مكافحة الإرهاب وبسط سيادة الدولة على جميع أنحاء العراق وتعزيز التعاون بين سورية والعراق في حربهما المشتركة على الإرهاب وتنظيماته الإجرامية.

وطوال السنوات الثلاث الماضية، تراجع النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط، إلا أنه وصل بعد كركوك إلى مدى لم يبلغه سابقاً، ولم تستطع واشنطن أن تعول على أي حليف في المنطقة لإنقاذ كركوك.

مشهدية كركوك جاءت بعد أيام من استكمال الجيش العربي السوري وحلفائه السيطرة على مدينة الميادين في عروس الفرات. ومن شأن هذه الواقعة أيضاً أن تسفر عن مزيد من تراجع النفوذ الأميركي في المنطقة، خصوصاً أنه يعني أن مناطق شرق محافظة دير الزور ستقع على الأرجح بيد الجيش العربي السوري وحلفائه.

وفور تحقق هذا السيناريو، سينقطع التواصل ما بين مناطق النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط (الأردن والخليج في شمال العراق وشمال شرق سورية).

مع إسدال الستار على تنظيم داعش، انعكس ما جرى في كركوك بشكل سلبي على قدرة واشنطن على فرض رؤيتها للنظام في المنطقة وتوازناته بعد الحرب على الإرهاب، وهكذا ربما تكون عملية كركوك بداية النهاية لزمن أميركي في الشرق الأوسط، وإن يكن البديل قيد التبلور.

«قسد» أجبرت المدنيين على الخروج بمسيرة دعماً لأوجلان

أحزاب كردية تدعو لتوحيد صفوفها قبل التفاوض مع الحكومة

وكالات

مجموعة من عناصر «قسد» في الرقة (رويترز)

دعت أحزاب كردية في سورية إلى توحيد صفوفها قبل المشاركة في مفاوضات مع الحكومة السورية. وأعلن نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين، وليد المعلم، في تصريحات له الشهر الماضي، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن إقامة نظام إدارة ذاتية للأكراد في سورية أمر «قابل للتفاوض والحوار» في حال إنشائها في إطار حدود الدولة.

وبحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، أعلن «التحالف الوطني الكردي» أن الحكومة السورية والأطراف الأخرى تريد إجراء مفاوضات مع الأطراف التي تملك القوة في المناطق التي تسيطر عليها الأكراد في سورية، مشترطاً على الأطراف السياسية إنهاء المشاكل فيما بينها، والمشاركة معا في المفاوضات مع الحكومة السورية.

وفي هذا السياق قال عضو الأمانة العامة لـ«المجلس الوطني الكردي»، أحمد عجة، إنه ما لم تكن الأطراف الكردية في سورية صوتاً واحداً، والمفاوضات بإشراف دولي، فلن تكون هناك أي نتائج.

من جانبه اعتبر القيادي في «حزب اليسار الديمقراطي»، فاضل موسى، والذي ينضوي حزبه تحت مظلة ما تسمى «الإدارة الذاتية»، أن على الحكومة السورية الاعتراف بـ«الإدارة الذاتية» قبل أن يتفاوض معها.

من جهته قال القيادي في «الحزب الديمقراطي التقدمي»، حسن جنكو: «إنه في حال شارك طرف سياسي واحد فقط في المفاوضات، فسيكون موقفه ضعيفاً، لذلك يجب أن تشارك جميع الأطراف معاً».

يذكر أن ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية في شمال شرقي البلاد، أكدت قبل أيام رغبتها «الإيجابية» في التفاوض مع الحكومة السورية حول مسألة «الإدارة الذاتية».

واعتبرت المنسقية العامة لما يسمى «الإدارة الذاتية» في بيان نشر الجمعة الماضي أن التصريح الأخير للمعلم «خطوة إيجابية»، وأكدت رغبتها «الإيجابية» في التفاوض.

وجاء في البيان: أن «الرغبة ليست إلا للتأكيد على مقارباتنا السابقة والحالية والمستقبلية الهادفة إلى أن تكون سورية المستقبل متوسعة على جميع شعوب ومكونات وثقافات سورية بمختلف عقائدها وانتماءاتها الأولية».

وأشارت «الإدارة الذاتية» إلى أن «الحل السياسي لا يزال يفرض نفسه كحل وحيد للأزمة السورية كونه يضع حداً للمأساة السورية، ويفسح المجال أمام جميع مكونات المجتمع لتقوم بدورها المطلوب في سورية المستقبل على أسس ديمقراطية».

في المقابل، كان الرئيس السابق لحزب «الاتحاد الديمقراطي» الكردي صالح مسلم يطمع بأكثر من «الإدارة الذاتية»، وأشار حينها في تصريحات، إلى أن «ذلك لا يكفي»، وشدد على أن الأكراد ومن قاتلوا إلى جانبهم في «منبج والرقة والطبقة» قاتلوا من أجل «النظام الفدرالي الديمقراطي».

وفي سياق آخر، وبحسب مواقع إلكترونية معارضة، أجبرت القوى الكردية في عدة مناطق خاضعة لسيطرة «قوات سورية الديمقراطية- قسد» التي تشكل «وحدات حماية الشعب» عمودها الفقري، المدنيين على الخروج بمظاهرات دعماً للزعيم الكردي عبد الله أوجلان، مؤسس «حزب العمال الكردستاني PKK»، المعتقل منذ ١٨ عاماً في تركيا، مطالبةً بالكشف عن حالته الصحية.

وأفاد الناطق باسم «حملة الرقة تذبح بصمت» محمد الصالح، بأن «العناصر الكردية ضمن قسد أجبروا المدنيين الاثنين في مدينة الطبقة بمحافظة الرقة على الخروج بمسيرة دعماً لأوجلان»، بحسب وصفه.

وتجمع الآلاف من أهالي منطقة الجزيرة، وآخرون في ريف الرقة وبالمناطق التابعة لـ«قسد»، رافعين صورة أوجلان.

وطالب المشاركون بالإفراج عن أوجلان، المحكوم بالإعدام منذ عام ١٩٩٩، والكشف عن حالته الصحية مع ورود تقارير عن تراجعها.

من جهته سير حزب «الاتحاد الديمقراطي» الكردي مسيرات مركزية بمناطق سيطرته في مدينتي عفرين وعين العرب بريف حلب وفي مدينة عامودا شمال الحسكة للتضامن مع أوجلان، بعد ورود أنباء عن تدهور وضعه الصحي في سجنه بتركيا.

ولايتي: لدينا قواعد محكمة قرب الكيان الصهيوني

شويغو يضع أمام الإسرائيليين ملامح المرحلة المقبلة

الوطن- وكالات

رد رئيس وزراء كيان الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على ما حمله وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو في جعبته من ملامح المرحلة المقبلة في سورية والمنطقة، محذراً من أن إسرائيل لن تسمح أبداً لإيران بالتموضع عسكرياً في سورية، وهو الأمر الذي تجاوزته طهران بحسب تصريحات صادرة عن مستشار المرشد الأعلى للثورة في إيران للشؤون الدولية علي أكبر ولايتي الذي تحدث عن قواعد محكمة في محيط الكيان الصهيوني.

ووصل الوزير شويغو إلى تل أبيب أول من أمس، معلناً أن الحرب على الإرهاب في سورية شارفت على نهايتها، وتحدث أمام وزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان عن وجود «نقاط عدة تتطلب إيجاد حل عاجل لها».

وإذ لم يوضح الوزير الروسي ماهية تلك النقاط، توقعت تقارير في وسائل الإعلام العبرية أن تكون جعبة شويغو محملة بـ«كفى» كبيرة على استمرار «إسرائيل» في اختراق الأجواء السورية واستهداف مواقع الجيش العربي السوري، وتوفير الدعم العسكري والمالي واللوجستي للمليشيات المسلحة في الجنوب. واللافت أن زيارة شويغو ترافقت مع استهداف بطايات الدفاع الجوي السورية طائرات إسرائيلية اخترقت المجال الجوي السوري على الحدود اللبنانية.

وأمس التقى شويغو رئيس الوزراء الإسرائيلي من دون أن يحققا أي تقدم حيال المطالب الإسرائيلية بمرحلة ما بعد الحرب في سورية. وعكس البيان الصحفي الإسرائيلي إخفاق نتنياهو في زعزعة شويغو عن موقف بلاده الثابت حيال الوجود العسكري الإيراني في سورية بوصفه شرعياً لكونه تلبية لدعوة من الحكومة السورية الشرعية.

وقال مكتب نتنياهو في بيان: إن «اللقاء الذي شارك فيه أيضاً وزير الدفاع (الإسرائيلي) افيغدور ليبرمان تم التركيز فيه على المحاولة الإيرانية للتموضع عسكريا في سورية»، وأضاف البيان «يجب على إيران أن تدرك بأن إسرائيل لن تسمح بذلك». وقبل وقت قصير من وصول الوزير الروسي، شنت طائرات حربية إسرائيلية الإثنين غارة جوية استهدفت بطارية للدفاعات الجوية السورية في موقع شرق دمشق بعد إطلاق صاروخ أرض جو على طائرة إسرائيلية انتهكت الأجواء السورية صباحاً.

وفي تطور غير منتظر، صدرت عن نتنياهو مساء الإثنين تهديدات بضرب كل من يحاول مهاجمة «إسرائيل» أو تهديد أمنها، وأضاف: «اليوم حاولوا استهداف طائراتنا ونحن لن نقبل بذلك».

وتسعى «إسرائيل» وراء موافقة دولية على إقامة منطقة عازلة في القنيطرة تكون بمثابة سياج للقسم الذي تحتله من الجولان العربي السوري، وبمثابة تسليم من حيث الأمر الواقع بضم ذلك القسم إلى كيان الاحتلال.

وقبل يومين، كشف السفير الإسرائيلي في موسكو، غاري كورين، أن بلاده تجري مشاورات مع روسيا ودول أخرى حول المناطق الآمنة في سورية، وأنها تعول على أخذ مصالحها بالاعتبار لدى إنشاء هذه المناطق.

ومن جهة أخرى، تريد «إسرائيل» ضمانة روسية بمغادرة القوات الإيرانية بالكامل عن الأراضي السورية بعد انتهاء الحرب.

وشهدت الأسابيع الأخيرة تصريحات متوالية للمسؤولين الإسرائيليين تشير إلى رفض تل أبيب لأي وجود عسكري إيراني في سورية.

إلا أن طهران واكبت زيارة شويغو إلى تل أبيب بتصريحات أظهرت فيها تحديا للأخيرة، وقال مستشار قائد الثورة الإيرانية للشؤون الدولية: «كما امتلكت أميركا قواعد بحرية لها للحفاظ على نفسها في الخليج، تملك إيران عبر دعم محور المقاومة قواعد محكمة في حديقة الكيان الصهيوني الخلفية، وذلك من أجل حماية حدودها أمام تهديدات هذا الكيان».

ودافع ولايتي خلال مؤتمر صحفي أمس في العاصمة الإيرانية طهران، عن حق بلاده في التعاون الإقليمي مع دول المنطقة، مشيراً إلى أن حضورها في كل من سورية والعراق يحمل طابعاً «استشارياً»، وجاء بطلب من حكومتي البلدين الشرعيتين.

واعتبر ولايتي أنه لا حق للأوروبيين والأميركيين بامتلاك نفوذ في المنطقة، وقال: «لم يدع أحد الأوروبيين (والأميركيين) للتدخل في منطقتنا، والتعاون الإقليمي من حق إيران، ومثلما لدى الأوروبيين اتحاد أوروبي، شكلنا في المنطقة اتحادا للمقاومة.. أوجدنا محور مقاومة، يبدأ من طهران ويعبر بغداد ودمشق ولبنان إلى فلسطين».

وأضاف: «من حق دول محور المقاومة أن تتعاون فيما بينها، ولن تسمح لأحد بالتدخل في شؤونها».

على صدى انتصارات الجيش.. زخم روسي للوصول إلى حل سياسي

الوطن

من محادثات سابقة بين الحكومة السورية و«المعارضة» في جنيف (عن الإنترنت – أرشيف)

مع التطورات المتسارعة التي يشهدها ملف إنهاء سيطرة تنظيم داعش الإرهابي في سورية، يتزايد الحديث عن زخم في الجهود الروسية الرامية إلى إيجاد حل سياسي في البلاد، وسط مؤشرات على بقاء مباحثات جنيف في حالة مراوحة في المكان بسبب الخلافات القائمة بين منصات «المعارضات».

الأيام القليلة الماضية شهدت تقدماً كبيراً للجيش العربي السوري وحلفائه في عروس الفرات، أبرزه السيطرة على مدينة الميادين ومواصلته التقدم باتجاه البوكمال على الحدود مع العراق والتي تعتبر آخر معاقل داعش في سورية.

ومع الفصول الأخيرة التي يشهدها ملف تنظيم داعش في سورية، برز إلى الواجهة استحقاق اجتماع أستانا المقبل، حيث نقلت وكالة الأنباء الروسية «سبوتنيك» عن وزير خارجية كازاخستان خيرات عبد الرحمانوف قوله: إن الدول الضامنة تواصل مشاوراتها النشطة حول جدول الأعمال والتواريخ الدقيقة للجولة القادمة من محادثات أستانا كما أنها وعدت بتحديد الموعد النهائي للجولة والذي كان مقررا في أواخر الشهر الجاري في وقت قريب»، علماً الجولة السادسة من هذا المسار كانت عقدت في العاصمة الكازاخية منتصف أيلول الماضي. اجتماعات أستانا التي تعتبر جزء من خطة تقودها موسكو للتوصل إلى حل ينهي الأزمة في البلاد، أثمرت حتى الآن عن توقيع الدول الضامنة على مذكرة تفاهم بشأن إنشاء أربع «مناطق تخفيف توتر» في جنوب غرب البلاد، غوطة دمشق الشرقية، ريف حمص الشمالي وإدلب.

وبعد غياب إعلامي ملحوظ عنه وعن مسار جنيف، أعلن المبعوث الأممي الخاص إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، في تصريح نقلته وكالة «سبوتنيك»، أنه سيلتقي اليوم في موسكو بوزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ووزير الدفاع سيرغي شويغو، وبين أن اللقاءات ستتناول موضوع «استئناف العملية التفاوضية في جنيف وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٤»، في حين أعلن مصدر في الخارجية الروسية، أن المفاوضات السورية في جنيف قد تبدأ في تشرين الثاني المقبل، موضحاً أن «كل شيء يعتمد على من سيمثل المعارضة في هذا الاجتماع، بيد أن الوفد لم يحدد بعد».

يترافق ذلك مع خلافات خيمت على اجتماعات «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة التي اختتمت أمس، بسبب الترتيبات المتعلقة بمؤتمر «الرياض٢» المتوقع عقده خلال الشهر الجاري والذي جرى تأجيله أكثر من مرة بسبب خلافات بين منصات الرياض وموسكو والقاهرة حول تشكيل وفد واحد للمعارضات للذهاب إلى مباحثات جنيف القادمة، وفق ما ذكرت مصادر معارضة.

وفقدت المعارضات تأثيرها بسبب تفرقها إلى تيارات وهيئات مرتبطة بشكل أو بآخر بجهات إقليمية ودولية اتخذت من سورية مسرح صراع مصالح، دفع ثمنه السوريون.

وبرزت في الأيام القليلة الماضية تقارير صحفية تحدثت عن عزم روسيا عقد مؤتمر حوار للأطراف السورية في قاعدة حميميم تمهيداً لمؤتمر حوار شامل يعقد في دمشق.

ورأى مراقبون، في اتصالات مع «الوطن»، أن مسار جنيف بات في حكم «الميت» مع استمرار الخلاف بين «المعارضات»، خصوصاً أن دي ميستورا يربط عقد الجولة القادمة من هذا المسار بتشكيل المعارضات وفد واحد لمقابلة الوفد الحكومي السوري في المفاوضات.

وبحسب هؤلاء، فانه وإذا ما صحت الأنباء عن عزم موسكو عقد مؤتمر حوار شامل، فإن فرص نجاح هذا الأمر أكبر بكثير من مسار جنيف الذي مضى عليه سنوات من دون تحقيق أي تقدم يذكر، خصوصاً وأن موسكو نجحت من خلال مسار أستانا بتضييق رقع القتال وحصره باتجاه التنظيمات الإرهابية والميليشيات الرافضة للمصالحة.